

SOUTH 24

مركز سوث 24 للأخبار والدراسات
South24 Center for news and studies

ورقة سياسات

تأثيرات أزمة التغير المناخي على سبل عيش النساء باليمن

دراسة حالة: محافظات عدن، حضرموت، المهرة



Sep. 2024



المحتويات

2	كلمة شكر
3	الملخص التنفيذي
6	المقدمة
8	نظرة عامة عن بيئة العمل للنساء المعيلات
12	نتائج تحليل البيانات
15	التحديات التي تواجهها النساء
34	نوع الدعم الذي تحتاجه النساء
39	الخاتمة
40	التوصيات

كلمة شكر

نود أن نقدّم خالص امتناننا لجميع الذين ساهموا في إعداد هذه الدراسة الميدانية (ورقة سياسات). شكر خاص للنساء من محافظات عدن، حضرموت والمهرة، اللواتي شاركن في المقابلات والاستطلاعات وشاركن تجاربهن ورؤاهن.

كما نتوجه بالشكر إلى الباحثين الميدانيين والميسّرين الذين قاموا بالزيارات الميدانية، مما ضمن سماع أصوات النساء المتأثرات بتغير المناخ.

نقدّر أيضًا دعم المنظمات المحلية والدولية العاملة في اليمن، التي قدمت موارد وبيانات قيّمة. وأخيرًا، نعرب عن تقديرنا لجهود الفريق بأكمله الذي شارك في صياغة ومراجعة وتطوير هذا البحث، حيث كان لإخلاصهم دور كبير في إنجاز هذا العمل.

كُتِبَ بواسطة:

رشا عبيد وجاكلين منصور ويعقوب السفيناني

26 سبتمبر 2024

الملخص التنفيذي

تُضاعف حدة تغيّر المناخ من التحديات القائمة التي تواجه النساء في اليمن، خاصةً العاملات في الزراعة، والصيد، والحرف اليدوية. تدرس هذه الورقة التحديات المحددة التي تواجه هذه النساء وتقدم توصيات لتعزيز قدرتهن على التكيف. حيث تشير التداخلات بين التغير المناخي وسبل عيش النساء في اليمن إلى تحديات كبيرة تتطلب اهتمامًا عاجلاً، من خلال معالجة عدم المساواة الهيكلية وتوفير آليات الدعم. إذ يمكن تعزيز قدرة النساء على الصمود، مما يضمن لهن دورًا حيويًا في دعم أسرهن ومجتمعاتهن وسط ظروف مناخية متغيرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل تأثير التغيرات المناخية على النساء العاملات في القطاعات الرئيسية المتأثرة في عدن وحضرموت والمهرة.
- استكشاف التحديات الخاصة التي تواجهها النساء المعيلات في ظل هذه الظروف.
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتعزيز قدرة النساء على التكيف والصمود.
- اقتراح استراتيجيات لرفع الوعي ودعم النساء المتأثرات بالتغيرات المناخية.

المنهجية

شملت الدراسة مزيجاً من الزيارات الميدانية، والمقابلات، واستطلاع آراء 120 امرأة من النساء المعيلات في محافظات عدن، حضرموت، المهرة. وقدمت تحليلاً كمياً ونوعياً للبيانات التي تمّ تجميعها أثناء العمل على الالبحث، مع مراجعة شاملة للأدبيات والتقارير ذات الصلة.

العدد	قطاعات مصادر الدخل الأساسية المستجيبات للاستبيان	المحافظة	#
38	تجفيف الأسماك وتعليقها	فقم- محافظة عدن	1
	تربية الأغنام	دار سعد- محافظة عدن	2
	الحرف اليدوية	الحسوة- محافظة عدن	3
39	القطاع الزراعي وتربية مواشي	وادي حجر- محافظة حضرموت	4
43	تجفيف أسماك السردين واستخراج الملح	المسيلة- محافظة المهرة	5
	القطاع الزراعي وتجفيف الأسماك	سيحوت- محافظة المهرة	6
	القطاع الزراعي وتربية المواشي	الغيضة- محافظة المهرة	7
120		الإجمالي	

جدول (1): أعداد وفئات النساء المستجيبات للاستبيان، وقطاعات الدخل الأساسية طبقاً للمناطق.

يوقر هذا الجدول نظرة عامة لتنوع الخلفيات والقطاعات التي شملتها الدراسة. ومن خلال تحليل البيانات المجموعة من هذه العينة، تسعى الورقة إلى تقديم صورة واضحة عن التحديات التي تواجهها النساء اليمنيات في مواجهة تغير المناخ، واقتراح حلول عملية لمعالجة هذه التحديات وتعزيز قدرة النساء على التكيف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من **النتائج** يتمثل أبرزها في الآتي:

- أدى تغير المناخ إلى تحديات كبيرة للنساء، بما في ذلك انخفاض الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء، وتضرر الممتلكات.
- تواجه النساء أعباء غير متناسبة، مع زيادة في العمل المنزلي والوصول المحدود إلى الموارد.
- يزيد تغير المناخ من عدم المساواة القائمة بين الجنسين.
- اعتمدت النساء استراتيجيات مواجهة متنوعة، لكنها غالبًا ما تكون غير كافية.
- أفادت نسبة 88.2% من النساء، بتناقص دخلهن نتيجة للتغير المناخي، بالإضافة إلى زيادة أسعار المواد الأساسية ونقص الموارد وتضرر الممتلكات من الكوارث الطبيعية.
- أكدت النساء على مخاوفهن بشأن الأمن الغذائي، حيث أوضحت نسبة 85.2% منهن، أن الأسعار ارتفعت، ونسبة 69.4% أبلغن عن نقص في الغذاء.

- أدى التغيّر المناخي إلى تصاعد المشكلات الصحية، حيث أفادت نسبة 25.5% من النساء بمشكلات صحية مرتبطة بتغيّر الظروف البيئية.
- زادت مستويات التوتر، مما ساهم في زيادة العنف المنزلي، حيث أفادت أكثر من 94% من النساء بوجود تحديات تتعلق بجنسهن في ظل آثار التغير المناخي.

كما توصّلت الدراسة إلى عدد من **التوصيات**، أبرزها:

- سياسات وبرامج: تطوير سياسات تكيف مع تغيّر المناخ تستجيب للجنسين، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الزراعة الذكية مناخيًا.
- مبادرات مجتمعية: دعم المبادرات المجتمعية التي تمكّن النساء وتعزز قدرتهن على التكيف.
- تمكين اقتصادي: توفير وصول النساء إلى الائتمان، والتدريب، والأسواق لتنويع مصادر دخلهن.
- الحماية والأمان: تعزيز الأطر القانونية لحماية حقوق النساء وتوفير أماكن آمنة للواتي يتعرضن للعنف.
- الدعم العاجل: دعم مالي وتوفير المواد الغذائية للأسر المتضررة من الكوارث الطبيعية.
- برامج البنى التحتية المستدامة: تعزيز البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك نظم الري.
- التدريب: الاستثمار في التدريب للنساء حول الممارسات الزراعية المستدامة والحصول على خدمات الرعاية الصحية.
- بناء القدرات: زيادة برامج التوعية التي تستهدف بناء قدرة النساء على التكيف ودعم الشبكات الاجتماعية.

المقدمة

في ظل أزمة المناخ العالمية المتصاعدة، تعتبر اليمن واحدة من أكثر الدول هشاشة وتأثراً بتداعيات هذه الظاهرة. فقد احتلت اليمن المرتبة 171 من أصل 181 دولة في مؤشر¹ ND-GAIN، مما يعكس ضعف قدرتها على مواجهة التحديات المناخية. هذا البحث يسلط الضوء على التأثير غير المتناسب للتغيّر المناخي على النساء اليمنيات، خاصة المعيلات لأسرهن، ويقترح استراتيجيات للتكيف والمرونة.

شهدت اليمن ارتفاعاً في درجات الحرارة بمعدل 0.42 درجة مئوية لكل عقد بين عامي 1971 و2020، متجاوزة المتوسط العالمي². وقد تجلت آثار هذا التغير بشكل حاد في الأحداث الأخيرة، كالفيضانات التي ضربت محافظتي المهرة وحضرموت في أبريل 2024³، مما أدى إلى تشريد آلاف الأسر وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية. وتتأثر القطاعات الحيوية كالزراعة وصيد الأسماك وتربية المواشي بشكل مباشر بهذه التغيرات، مما يهدد سبل العيش لشريحة واسعة من السكان، وخاصة النساء. إذ تشكّل النساء 88% من العاملين في القطاع الزراعي⁴، و95% من العاملات في الأرياف يعملن بدون أجر⁵. هذا الواقع، مقترناً بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى - كامتلاك النساء لأقل من 1% من الأراضي، وارتفاع نسبة الأمية بينهن إلى أكثر من 70% في الأرياف⁶ - يجعل النساء أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي.

¹ تصنيفات جامعة نوتردام (2022)، مبادرة نوتردام العالمية للتكيف. University of Notre Dame (2022) Rankings, Notre Dame Global Adaptation Initiative. متاح على: <https://gain.nd.edu/our-work/country-index/rankings/>

² ورقة حقائق عن المناخ 2024. متوفرة على الرابط: https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-ICRC-Country-profiles-Yemen_2024_final.pdf

³ مركز سو٢4 24 (2024) حضرموت والمهرة: دعوة للعمل من أجل مواجهة كارثة المناخ، مركز سو٢4. متاح على الرابط: <https://south24.net/news/news.php?nid=3942>

⁴ منظمة العمل الدولية (2009) تعزيز مشاركة النساء الريفيات المنتجات في التعاونيات في اليمن ILO (2009) Enhancing the Participation of Rural Women Producers in Cooperatives in Yemen. متاح على: <https://www.ilo.org/media/331626/download#:~:text=Women%20work%20mainly%20in%20agriculture,and%20members%20of%20producers'%20cooperatives>

⁵ مجموعة البنك الدولي (2022) اليمن: الدور الحيوي للمزارعات في تغير المناخ، البنك الدولي. World Bank Group (2022) Yemen: The vital role of women farmers in climate change, World Bank. متاح على <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/03/30/yemen-the-vital-role-of-women-farmers-in-climate-change>

⁶ ريليف ويب ريسبونس (n.d) Gender considerations in the Humanitarian Response in Yemen. ReliefWeb Response (n.d) Gender considerations in the Humanitarian Response in Yemen. متاح على: <https://response.reliefweb.int/yemen/gender-considerations-humanitarian-response-yemen>

ستتناول الدراسة في الجزء الأول، نظرة عامة عن بيئة العمل للنساء المعيلات، وفي الجزء الثاني، نتائج تحليل البيانات عبر (استبيان) استهدف 120 امرأة يعملن في حرف ومهن مختلفة كمصدر دخل للأسر، أمّا الجزء الثالث، فناقش التحديات التي تواجهها النساء بمختلف أشكالها، إلى جانب الدعم الذي تحتاجه النساء.



صورة 1: امرأة تعمل في صناعة الخوص اليدوية من سعف النخيل في منطقة الحسوة بعدن، 20 أغسطس 2024 (مركز سوٲ24)

نظرة عامة عن بيئة العمل للنساء المعيلات

من المهم تسليط الضوء على بيئة العمل للنساء والتعرف عن قرب على الظروف التي يعملن فيها ومعاينة الأضرار التي تسببت بها التغيرات المناخية، لذلك من خلال الزيارات الميدانية لمواقع عملهن تعرفنا عن قرب على معاناتهن ولامسنا واقعهن المأساوي.

وقد كانت بداية النزولات الميدانية إلى حضرموت "وادي حجر"، حيث يعدّ وادي حجر في حضرموت الساحلية منطقة زراعية، تُزرع فيها مجموعة متنوعة من المحاصيل، أبرزها التمور التي تنتجها أكثر من ثلاثة ملايين نخلة. ومع ذلك، يواجه الأهالي تحديًا كبيرًا يتمثل في نقص المياه. فالمساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية، التي كانت تعتبر ثروة في الماضي، أصبحت الآن تعاني من الجفاف بسبب صعوبة الوصول إلى المياه. لوحظ وجود العديد من أشجار النخيل المتضررة بسبب الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، بالإضافة إلى أمراض غير معتادة ناتجة عن الكوارث الطبيعية المتكررة.

تواجه النساء صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد والدعم اللازم. فالحصول على أدوات الزراعة الحديثة والتدريب على أساليب الزراعة المستدامة يعد أمرًا

صعب المنال بالنسبة لهن. إن تمكين هؤلاء النساء قد يؤدي إلى تحسين كبير في الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت قنوات الري لأضرار جسيمة بسبب السيول والفيضانات في السنوات الأخيرة، مما فاقم من مشكلة نقص المياه.

في نفس الفترة، قمنا بنزولات ميدانية إلى محافظة عدن. ففي محافظة عدن، وتحديدًا في منطقة "دار سعد"، تواجه النساء اللاتي يربين الأغنام في حظائر منزلية تحديات عديدة. فالحظائر صغيرة وغير ملائمة، وتفتقر إلى التهوية الكافية، مما يتسبب في مشاكل صحية للساكين. كما أنّ تربية الأغنام في المناطق الحضرية المكتظة يشكل عبئًا كبيرًا بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وعدم وجود مراعي قريبة. في بعض الأحيان، تضطر النساء إلى إطلاق المواشي في الشوارع للتغذية من النفايات، مما يعرّض الحيوانات والمستهلكين لمخاطر صحية. وفي منطقة الحسوة بعدن، فتعمل النساء في صناعة "الخص" ⁷ اليدوية في ظروف غير مواتية. فهن يعملن في أحواش منازلهن، ويعانين من انقطاعات الكهرباء المتكررة وارتفاع درجات الحرارة والرياح المحملة بالأتربة. هذه الظروف تؤثر سلبيًا على إنتاجيتهن وصحتهن. وقد عبرت النساء عن حاجتهن لمراكز عمل مخصصة توفر لهن الكهرباء والحماية من الظروف المناخية القاسية.

⁷ الخص، هو سعف النخيل الذي يتم تقطيعه وتجفيفه واستخدامه في صناعة المنتجات اليدوية مثل السلال والحصير.



صورة 2: امرأة تعمل في صناعة الخوص اليدوية من سعف النخيل في منطقة الحسوة بعدن، 20 أغسطس 2024 (مركز سوٲ24)

في منطقة "فقم" بعدن، تعمل النساء في تجفيف الأسماك وصناعات أخرى مرتبطة بها. يستخدمن أسطح المنازل والأحواش لتجفيف الأسماك الصغيرة، بالإضافة إلى منطقة عامة للتجفيف تسمى "الصادة". رغم وجود جمعية محلية تساعد في توفير مواقع عمل، إلا أنّ هذه الأماكن لا تخضع لأنظمة الحماية من التغيرات المناخية. كما تواجه العاملات في تعليب أسماك التونة تحديات موسمية تتعلق بشح الأسماك وارتفاع أسعارها.



صورة 3: امرأة في مصنع محلي لتعليب الأسماك في منطقة فقم بعدن، 17 أغسطس 2024 (مركز سوث24)

في محافظة المهرة بمديرية المسيلة، وتحديدًا في منطقتي "ضبيعة وعريوط"، لوحظ تأثير الأعاصير المتكررة على الأراضي الزراعية والأنشطة السمكية. أمّا في منطقة الغيضة، وخاصة في "العبري" المطلّة على وادي الجزع، دمرت الأعاصير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وجرفت التربة ومعدات الزراعة، مما أثر بشدة على سبل عيش الأسر المعتمدة على الزراعة. وفي بادية "حبقيت" التابعة لمديرية سيحوت في محافظة المهرة، يعيش السكان في ظروف قاسية، وفي خيام متهالكة محاطة بأسوار مصنوعة من بقايا الملابس والشباك القديمة، وتعمل النساء هناك في جمع وتجفيف السردين، لكن الأعاصير المتكررة دمرت الشباك المستخدمة في التجفيف.

نتائج تحليل البيانات

تم استخدام الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم استهداف 120 امرأة يعملن في حرف ومهن مختلفة كمصدر دخل للأسر التي يقمن بإعالتها. تتوزع النساء على ثلاث محافظات، وهي عدن وحضرموت والمهرة، وهي مناطق تعتبر من المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية، وتجدر الملاحظة إلى أن العينة تم جمعها بطريقة عشوائية.

أ. المعلومات العامة الشخصية

النسبة	العدد	النوع	الفئة
1.66%	2	أقل من 20	العمر
15.83%	19	20-29	
22.5%	27	30-39	
25.83%	31	40-49	
34.16%	41	50- أو أكثر	
33.33%	40	التعليم الابتدائي	المستوى التعليمي
15.83%	19	التعليم الثانوي	
3.33%	4	التعليم الجامعي	
46.66%	56	بدون تعليم رسمي	
18.33%	22	عزباء	الحالة الاجتماعية
57.5%	69	متزوجة	
8.33%	10	مطلقة	
15.83%	19	أرملة	

جدول 2: الخلفية العامة للنساء المستجيبات للاستبيان في عدن وحضرموت والمهرة.

بالنظر للجدول أعلاه، نلاحظ أن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 50 عاماً وما فوق، يشكلن النسبة الأكبر ما بين الفئات العمرية الأخرى، حيث تصل نسبتهن إلى 34.16%، ثم تليها الفئات العمرية الأقل. حيث تصل نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 40-49 إلى 25.83%، بينما تصل نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 30-39 عاماً إلى 22.5%، وتمثل النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20-29 عاماً إلى 15.83%، بينما تشكل نسبة النساء الأصغر سناً أي أقل من 20 عاماً 1.66%. ويتضح أن الفئات الأكبر عمراً هن اللاتي يمثلن شريحة كبيرة من النساء المعيلات

للأسر، وهن الأكثر تحملاً للمسؤولية. أمّا بالنسبة للمستوى التعليمي للنساء، فوصلت نسبة النساء اللاتي لم يحصلن على تعليم رسمي إلى 46.66%، بينما تصل نسبة النساء اللاتي حصلن فقط على التعليم الابتدائي إلى 33.33%. وتصل نسبة النساء اللاتي حصلن على التعليم الثانوي 15.83%، وتشكل نسبة النساء الحاصلات على درجة جامعية حوالي 3.33%. وهذا يدل على تدني مستوى التعليم في أوساط النساء المعيلات للأسر والعاملات في الزراعة والصيد والحرف اليدوية وتربية المواشي، إلخ. وبالنظر إلى الحالة الاجتماعية للنساء المستجيبات للاستبيان، فقد تبين من خلال تحليل البيانات أنّ نسبة النساء المتزوجات بلغت 57.5%، وتليها نسبة النساء العازبات 18.33%، ثم الأرمال 15.83%، والمطلقات بنسبة 8.33%. وهذا يشير إلى أنّ النساء المتزوجات يتحملن أعباءً اقتصادية كبيرة، وتقع عليهن مسؤوليات في إعالة الأسر إلى جانب مهامهن كربات بيوت وأمّهات وزوجات، وأيضاً نجد أنّ معاناتهن تتضاعف بفعل التغيرات المناخية.

ب. المعلومات الاقتصادية والمعيشية للنساء

النسبة	العدد	النوع	الفئة
30%	36	زراعة	العمل الرئيسي
19.16%	23	صيد	
17.5%	21	تربية مواشي	
14.16%	17	صناعة حرفية	
16.66%	20	أخرى	
10.83%	13	1-2	عدد الأشخاص الذي تعليمهم
26.66%	32	3-4	
28.33%	34	5-6	
34.16%	41	7 أو أكثر	الدخل الشهري
22.5%	27	أقل من 20 ألف ريال يمني	
33.33%	40	20-40 ألف ريال يمني	
30.83%	37	40-70 ألف ريال يمني	
12.5%	15	70-120 ألف ريال يمني	
0.83%	1	120 ألف ريال وأكثر	

جدول (3): الوضع المعيشي والاقتصادي للنساء المستجيبات للاستبيان.

الجدول أعلاه، يوضح الوضع المعيشي والاقتصادي للنساء المعيلات ويركّز على العمل الرئيسي كمصدر دخل للنساء ثم يتناول عدد أفراد الأسرة للنساء ومتوسط الدخل الشهري. وقد تبين من خلال التحليل، أنّ نسبة النساء اللاتي يمارسن الزراعة كمصدر رئيسي للحصول على الدخل، هي 30%، بينما نسبة النساء العاملات في الصيد هي 19.16%، وتربية المواشي إلى 17.5%، والصناعات الحرفية إلى 14.16%، واعتمدت حوالي 16.66% من النساء على مصادر دخل أخرى.

وكما هو موضح في الجدول أعلاه، فإنّ الغالبية العظمى من النساء تعيل أسر كبيرة حيث بلغت نسبة النساء التي تعيل سبعة أشخاص أو أكثر في أسرتهن إلى 34.16%، بينما وصلت نسبة النساء المعيلات لخمسة إلى ستة أشخاص من أفراد الأسرة إلى 28.33%، ونسبة النساء اللاتي يعلن من ثلاثة إلى أربعة أشخاص في أسرهن إلى 26.66%، بينما تشكل نسبة النساء اللاتي يعلن من شخص إلى شخصين في أسرتهن 10.83%. وهذا يدل على معاناة النساء الكبيرة في تحمّل عدة مهام ومسؤوليات منها تربية الأبناء والعناية بالأسر الكبيرة، وكذلك مشاركتهم في توفير الدخل لإعالة هذه الأسر.

أمّا بالنسبة لمتوسط الدخل الشهري للنساء، فقد بلغت نسبة النساء اللاتي يتراوح متوسط الدخل لديهن ما بين 20-40 ألف ريال (ما يعادل 11-21 دولار أمريكي) إلى 33.33%، من العدد الإجمالي للنساء. بينما النساء اللاتي يتراوح دخلهن ما بين 40-70 ألف ريال يماني (ما يعادل 21-37 دولار) بلغت نسبتهن 30.83%، تليها النساء اللاتي لا يتجاوز دخلهن 20 ألف ريال يماني (أقل من 10 دولار)، وأحياناً أقل إلى 22.5%، بينما لا تتجاوز نسبة النساء اللاتي يتراوح دخلهن ما بين 70-120 ألف ريال يماني شهرياً (37-63 دولار) إلى 12.5%، بينما النساء اللاتي يتجاوز مستوى دخلهن الشهري 120 ألف ريال (63 دولار) 0.83%، وهي نسبة ضئيلة جداً.

ويمكن الإشارة إلى أنّ 71.7% من النساء من فئة الأرامل، والعزباوات، والمطلقات في المحافظات الثلاث اللواتي لديهن مستوى دخل أقل من 40 ألف ريال شهرياً، ما يعادل أقل من 21 دولار، أي أقل من 1 دولار في اليوم. ومنهن يصل دخلهن إلى 37.7%، أي أقل من نصف دولار في اليوم. ويتبين من ذلك، أنّ تدني مستوى التعليم وانخفاض الدخل الشهري للنساء المعيلات للأسر، يُفاقم الوضع المعيشي للنساء ويضعف قدراتهن على التكيف مع التغييرات المناخية.



صورة 4: امرأة تعمل في حصاد التمور في وادي حجر بمحافظة حضرموت، 18 أغسطس 2024 (مركز سوث24)

التحديات التي تواجهها النساء

تمثل التحديات التي تواجهها النساء في المناطق المتأثرة بتغير المناخ في اليمن، صورة معقدة ومتعددة الأبعاد للمصاعب التي تعترض سبل عيشهن وأمنهن. في هذا القسم، سنُظهر نتائج الاستطلاع الذي أجري في المحافظات الثلاث: المهرة وحضرموت وعدن، لنسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء في هذه المناطق.

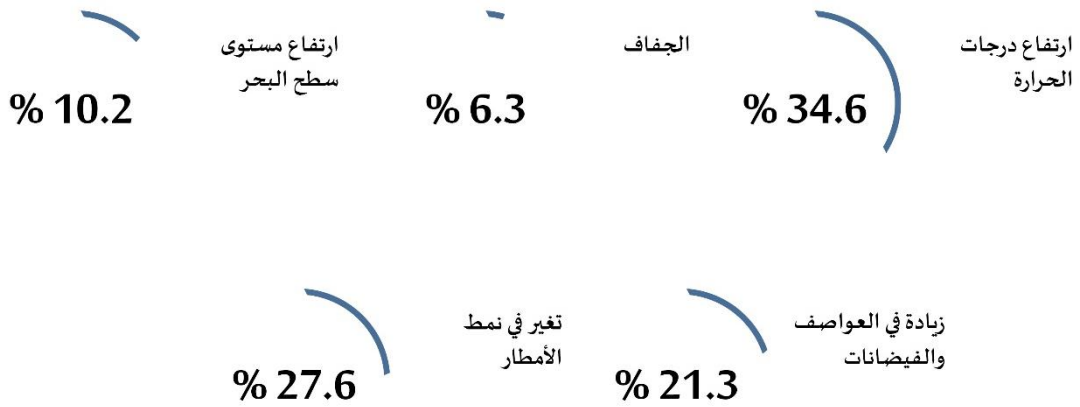
تتنوع هذه التحديات بين تأثيرات مباشرة على سبل العيش والأمن الغذائي، وصولاً إلى قضايا أعمق تتعلق بالنوع الاجتماعي والسلامة الشخصية. من خلال تحليل إجابات المشاركات، سنتمكن من فهم أفضل لكيفية تأثير التغيرات المناخية على حياة النساء اليومية، وكيف تتفاعل هذه التأثيرات مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

سنبداً بعرض التغيرات المناخية التي شهدتها العينة ثم النتائج المتعلقة بتأثير التغيرات المناخية على سبل العيش، ثم ننتقل إلى التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، بعد ذلك، سنتطرق إلى التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وأخيراً سنناقش القضايا المتعلقة بالسلامة والأمن الشخصي للنساء في ظل هذه الظروف.

أ. التغيرات المناخية التي ذكرتها العينة

فيما يتعلق بالتأثيرات المناخية التي لاحظتها النساء في العينة، يتضح من الاستبيان، أنّ هناك تغييرات ملحوظة في المناخ خلال السنوات العشر الماضية. ووفقاً للبيانات المستخلصة، يمكن تلخيص التأثيرات الرئيسية كما يلي:

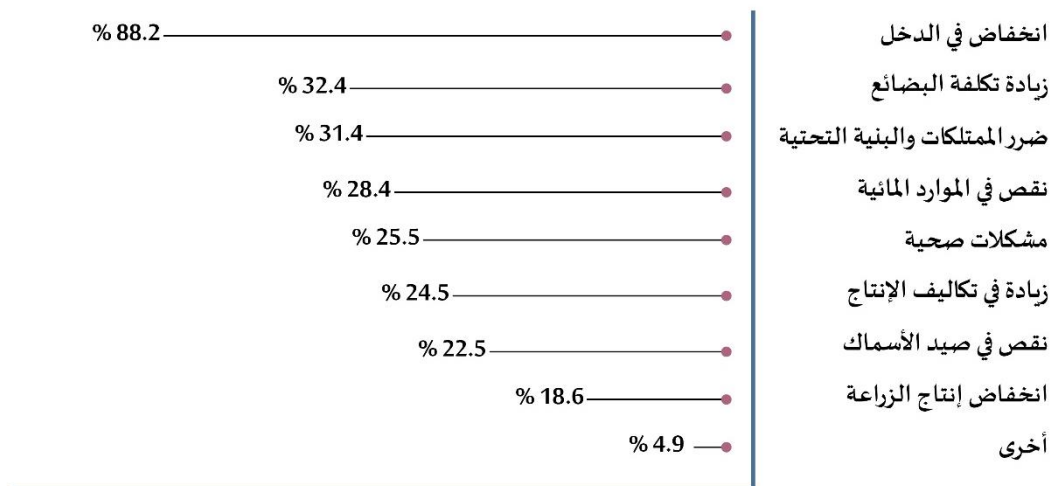
- ارتفاع درجات الحرارة: شكل ارتفاع درجات الحرارة النسبة الأكبر من التغييرات التي تأثرت بها النساء في المحافظات المستهدفة (عدن، حضرموت، المهرة). حيث أبلغت معظم النساء عن تأثير هذا الارتفاع على حياتهن اليومية وسبل عيشهن.
- تغير نمط الأمطار: لوحظ تغيّر في مواعيد هطول الأمطار، حيث سقطت الأمطار في غير مواسمها المعتادة. هذا الأمر أثر بشكل كبير على الزراعة، مما أدى إلى عدم انتظام المحاصيل الزراعية.
- زيادة العواصف والفيضانات: شهدت المناطق زيادة في وتيرة العواصف والفيضانات، مما تسبب في أضرار كبيرة للبنية التحتية وممتلكات النساء.
- ارتفاع مستوى سطح البحر: يعتبر ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً مباشراً للمناطق الساحلية، مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية مثل الصيد والزراعة.
- الجفاف: أثر الجفاف بشكل مباشر على المزارعات ومربيات المواشي، حيث واجهت النساء صعوبات في الحصول على المياه اللازمة لري المحاصيل وتربية الحيوانات.



شكل (1): التغيرات المناخية التي لاحظها النساء المستجيبات للاستبيان.

ب. تأثير التغيرات المناخية على سبل العيش للنساء

كشفت نتائج الاستبيان عن مجموعة واسعة من التحديات التي تواجهها النساء بسبب تغير المناخ، والتي تؤثر بشكل مباشر على سبل عيشهن. يسلط الشكل التالي الضوء على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الأكثر شيوعاً التي ذكرتها المشاركات.



شكل (2): تأثير التغيرات المناخية على سبل العيش للنساء المستجيبات للاستبيان.

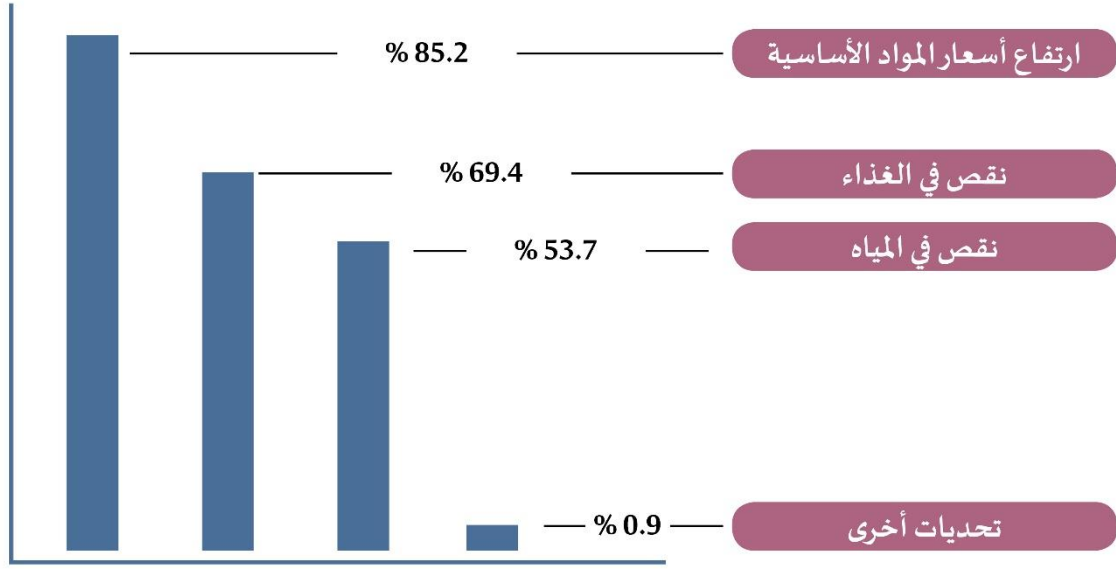
يعد الانخفاض في الدخل التأثير الأكثر انتشارًا، حيث أفادت به 88.2% من المستجيبات. هذا يشير إلى تأثير اقتصادي واسع النطاق للتغيرات المناخية على سبل العيش، بالإضافة إلى زيادة تكلفة البضائع التي أفادت بها 32.4% من المستجيبات بهذا التأثير. ويعتبر ضرر الممتلكات والبنية التحتية والذي ذكرته 31.4% من المستجيبات، مؤشراً ثانٍ على التأثير الاقتصادي الفادح لتغيرات المناخ. كما إنّ النقص في الموارد المائية والذي أفادت به 28.4%، هو مشكلة متكررة تعاني منها النساء وتزداد فداحتها بآثار التغير المناخي. وذكرت النساء المشكلات الصحية بنسبة 25.5% من المستجيبات، مما يشير إلى تأثير التغيرات المناخية على الصحة العامة، ولكن لم تتطرق بالتفصيل للجانب الصحي وتفصيله؛ لعدم تركيز الدراسة على الصحة.

وتحدثت النساء أيضاً عن زيادة في تكاليف الإنتاج بنسبة 24.5% من المستجيبات، مما يؤثر على القدرة الإنتاجية والربحية للنساء في هذه القطاعات، وقد تم ذكر النقص في صيد الأسماك من قبل نساء جمعية فقم للمرأة الساحلية وللنساء العاملات في القطاع السمكي في سيحوت في المهرة. كما إنّ انخفاض إنتاج الزراعة من قبل نساء المهرة وحضرموت العاملات في القطاع الزراعي بينته نسبة 18.6% من المستجيبات.

وقد تم ذكر 4.9%، من التأثيرات الأخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود تحديات إضافية غير مدرجة في القائمة الرئيسية. ويبدو واضحاً أنّ التأثير الاقتصادي هو الأكثر وضوحاً، مع انخفاض الدخل وزيادة التكاليف كأبرز التحديات، فهناك تأثيرات متعددة ومتراطة تشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية والصحية.

ج. تأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي للنساء ولأسرهن

تقدّم النتائج التي توصلنا إليها، صورة واضحة ومقلقة عن كيفية تأثير التغيرات المناخية على الحياة اليومية والاقتصادية للنساء. وتظهر البيانات التي جمعناها حول تأثير التغيرات المناخية على سبل عيش النساء والتي لا تعكس فقط التحديات الاقتصادية المباشرة، بل تسلط الضوء أيضاً على سلسلة من الآثار المترابطة التي تمتد من الصحة إلى الموارد الطبيعية والبنية التحتية. من خلال تحليل هذه النتائج، نهدف إلى تقديم فهم أعمق للواقع الذي تواجهه النساء في ظل تغير المناخ، مما يشكّل أساساً قوياً لصياغة استراتيجيات فعالة للتكيف والدعم.



شكل (3): مستوى تأثير التغيرات المناخية على سبل عيش النساء.

نلاحظ أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية يعدّ التحدي الأكثر انتشاراً، حيث أفادت به 85.2% من المستجيبات. وهو ما يشير إلى تأثير كبير لتغير المناخ على الاقتصاد المحلي وتكلفة المعيشة. ويأتي في المرتبة الثانية نقص الغذاء، حيث أبلغت عنه 69.4%، من النساء، وهو ما يعكس التأثير المباشر لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. كما أفاد 53.7%، من المستجيبات بمشكلة نقص المياه، مما يؤكد على تأثير تغير المناخ على موارد المياه وتوافرها. مع العلم أنّ هذه المناطق تعرضت للفيضانات والأمطار الغزيرة مقارنة بمناطق أخرى. مما يوضح أيضاً أن نقص المياه قد يكون سببه سوء إدارة المياه وعدم وجود بنية تحتية وآليات لحفظ وتوزيع المياه وتسهيل وصولها للأسر. ونلاحظ أيضاً تداخل التحديات، حيث إنّ العديد من النساء يواجهن أكثر من تحدٍ في آن واحد، مما يشير إلى الطبيعة المعقدة والمتراصة لآثار تغير المناخ.

يُعدّ انعدام الأمن الغذائي في اليمن، من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم، وهو نتيجة لعوامل متعددة ومعقدة تتفاقم بمرور الوقت. في صميم هذه الأزمة تكمن مشكلة ندرة المياه المزمّنة التي تؤثر بشكل كبير على القطاع الزراعي في البلاد. في عام 2012، قُدّرت كمية المياه المتاحة للفرد بنحو 86 متراً مكعباً سنوياً، وهي من أدنى النسب في المنطقة، مما يضع ضغطاً هائلاً على الموارد المائية المحدودة.

هذه الندرة في المياه، لها تأثير عميق على الزراعة، التي تعتبر مصدر الرزق الرئيسي لثلث سكان اليمن. في هذا السياق، تلعب النساء الريفيات دورًا محوريًا في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي للأسر. فهن يشكلن نسبة كبيرة من القوى العاملة في الزراعة، حيث يقمن بأدوار متعددة تشمل زراعة المحاصيل، رعاية الماشية، وإدارة الموارد المائية المحدودة. ومع ذلك، غالبًا ما تواجه هؤلاء النساء تحديات إضافية بسبب عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا والأسواق. ونتيجة لندرة المياه والتحديات الأخرى، شهدت محاصيل أساسية مثل القمح والذرة والخضروات، انخفاضًا حادًا في الإنتاجية، مما أدى إلى تراجع دخل الأسر وتفاقم مشكلة الأمن الغذائي بشكل خطير. هذا الوضع يؤثر بشكل خاص على النساء الريفيات، اللواتي غالبًا ما يتحملن مسؤولية ضمان الأمن الغذائي لأسرهن في ظل ظروف صعبة للغاية.

يزيد تغير المناخ من تعقيد هذه التحديات، حيث تؤدي الأحداث المناخية المتطرفة وتغير أنماط هطول الأمطار إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وسبل العيش، مما يرفع أسعار الغذاء ويقلل من توفره. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي نقص المياه الناجم عن التغيرات المناخية إلى زيادة الأعباء على النساء الريفيات، اللواتي يتحملن مسؤولية المهام المنزلية المعتمدة على المياه، ويجبرهن هذا النقص على قضاء المزيد من الوقت والجهد في جمع المياه، مما يزيد من الضغط البدني والنفسي عليهن. كما تُسبب الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير، ظهور أمراض جلدية للمتضررين، ووفقًا لكثير من النساء. وتُزيد محدودية الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المناسبة، من مخاطر المشاكل الصحية، خاصة الأمراض النسائية مثل التهابات المسالك البولية والتهاب المثانة. هذه المشاكل الصحية، إلى جانب سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، تؤثر سلبًا على الصحة الجسدية والنفسية للنساء، وتقلل من إنتاجيتهن وقدرتهن على رعاية أسرهن.

وفقًا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، فإن أكثر من 16 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود 11 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الغذائية. هذه الأرقام المقلقة تعكس حجم الأزمة التي تواجه البلاد، مع الأخذ في الاعتبار أنّ النساء والأطفال هم الأكثر تضررًا من هذه الأزمة. علاوة على ذلك، فإنّ تغيّر المناخ يضيف بُعدًا جديدًا لهذه الأزمة، حيث تشير التوقعات إلى أنّ اليمن سيواجه زيادة في درجات الحرارة وتغيرات في أنماط هطول الأمطار، مما سيؤدي إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه وزيادة تحديات الإنتاج الزراعي. هذه التغيرات المناخية

تضع عبئاً إضافياً على النساء الريفيات، اللواتي يجب عليهن التكيف مع هذه الظروف المتغيرة للحفاظ على إنتاجية مزارعهن وضمان الأمن الغذائي لأسرهن.

من المهم القول، إنّ العديد من الأسر التي تعيلها نساء في المهرة وحضرموت وعدن، تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك كمصدر رئيسي للغذاء والدخل. ومع ذلك، فإنّ التغيرات المناخية تهدد هذه الأنشطة بشكل كبير، فالفيضانات تدمر المحاصيل، بينما يؤدي ارتفاع درجات حرارة البحر إلى تغير أنماط هجرة الأسماك. هذه التحديات تزيد من صعوبة تأمين الغذاء الكافي للأسر، مما يضع ضغوطاً إضافية على النساء المعيلات.

ذكرت أكثر من ربع النساء القضايا الصحية، كأزمة ملحة وعميقة لهن في كسب عيشهن وتتداخل مع الأمن الغذائي بشكل معقد بالنسبة للنساء المعيلات في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية. وتواجه النساء المعيلات في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية تحديات صحية وغذائية متعددة الأوجه، حيث تعاني النساء الريفيات بشكل خاص من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بسبب محدودية الوصول إلى الموارد وضعف قوة اتخاذ القرار والفرص الاقتصادية المحدودة. هذا الوضع يؤدي إلى عواقب صحية طويلة الأمد، مثل فقر الدم، الذي أثر على 61.5%، من النساء في سن الإنجاب في اليمن عام 2020⁸.

إضافة لذلك، تلعب النساء دوراً محورياً ليس فقط في ضمان الأمن الغذائي، ولكن أيضاً في إدارة الأراضي والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي على المياه -التي هي بالفعل شحيحة-، إذ تقوم النساء الريفيات بتحمل هذه الكارثة العالمية والعمل على إيجاد آليات للحماية والتخفيف من هذه التأثيرات. وتواجه اليمن ندرة شديدة في المياه، حيث تحتل المرتبة السابعة بين أكثر دول العالم معاناة من شح المياه. وتشهد أحواضها الحيوية استنزافاً سريعاً لموارد المياه الجوفية، حيث تنخفض مستويات المياه بمعدل ينذر بالخطر يتراوح بين 3 إلى 8 أمتار سنوياً. وتعد اليمن واحدة من 12 دولة الأقل استعداداً للتغيير المناخي، ورقم 22 كأكثر الدول هشاشة في العالم.⁹ وفي إطار ذلك، ذكرت أغلب النساء أنهن يقمن بتخزين المياه كإحدى آليات التكيف والتعاون مع المجتمع المحلي، وشرحت واحدة من النساء المستجيبات للاستبيان عن

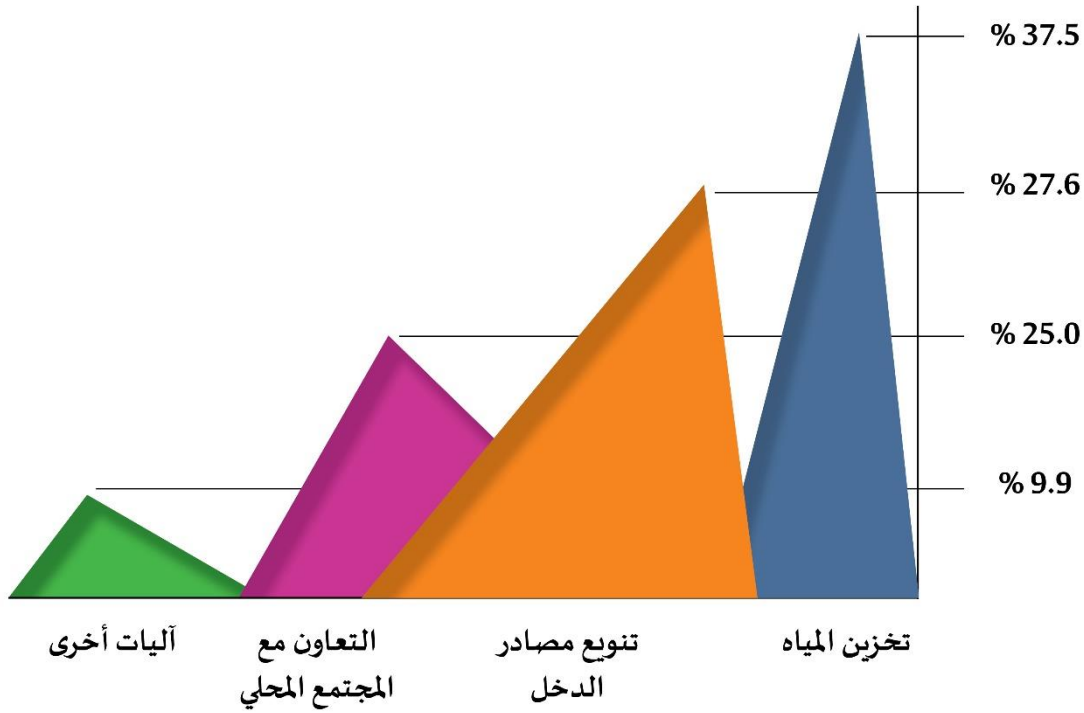
⁸ تقرير التغذية العالمي (2020) لمحة عن عبء سوء التغذية - Global Nutrition Report, The Burden of Malnutrition at a Glance. متاح على الرابط: <https://globalnutritionreport.org/resources/nutrition-profiles/asia/western-asia/yemen/>

⁹ ريليف ويب ريسوننس (2023) تأثيرات تغير المناخ على اليمن واستراتيجيات التكيف . (2023) Climate Change Impacts on Yemen and Adaptation Strategies. rep. Yemen Family Care Association. متاح على: <https://reliefweb.int/report/yemen/climate-change-impacts-yemen-and-adaptation-strategies>

التعاون لحفر بئر ضمن مجتمعها، على الرغم من الضغوط الاجتماعية التي تُفرض عليهن.

د. الآليات التي تتخذها النساء للتكيف مع تغير المناخ

في هذا الجزء من الدراسة نُظهر تحليل لآليات التكيف مع تغير المناخ في المناطق التي شملها المسح، إذ تستخدم النساء مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للتكيف مع آثار تغير المناخ. وتشير الاستجابات إلى التركيز القوي على إدارة المياه والتعاون الاجتماعي وتنويع مصادر الدخل. ويعكس ارتفاع معدل تخزين المياه الحاجة الملحة إلى تحسين البنية الأساسية للمياه وأنظمة الإدارة لدعم هذه الجهود، حيث إنّ ندرة المياه تشكّل قضية رئيسية بالنسبة للنساء.



شكل (4): الآليات التي تتخذها النساء للتكيف مع التغير المناخي.

استراتيجيات التكيف الرئيسية حسب الإجابات والنسب في الشكل أعلاه:

- إدارة المياه: أعطت النساء الأولوية لاستراتيجيات إدارة موارد المياه بشكل فعال، ويشمل ذلك تقنيات حصاد مياه الأمطار وتخزينها، والتي تعدّ بالغة الأهمية في ضوء عدم القدرة على التنبؤ بأنماط هطول الأمطار بشكل متزايد.

- التعاون الاجتماعي: تسلط نتائج المسح الضوء؛ على أهمية الاستراتيجيات القائمة على المجتمع. وغالبًا ما تعتمد النساء على الشبكات الاجتماعية والعمل الجماعي لمشاركة الموارد والمعرفة ودعم بعضهن البعض في أوقات الأزمات.

- تنويع مصادر الدخل: تسعى العديد من النساء بنشاط، إلى تنويع مصادر دخلهن لبناء سبل عيش أكثر مرونة. ويشمل ذلك الانخراط في ممارسات زراعية مختلفة، وأعمال تجارية صغيرة الحجم، وحرف يدوية.

- الاستراتيجيات المبتكرة: ذكرت حوالي 10%، من الاستجابات استراتيجيات "أخرى" يمكن أن تكشف عن آليات تكيف مبتكرة إضافية. ويمكن لمزيد من البحث في هذه الاستجابات أن يكشف عن مناهج فريدة يمكن توسيع نطاقها أو دعمها.

تشير الطبيعة المتعددة الأوجه لهذه الاستراتيجيات، إلى أن النهج المتكامل للتكيف مع تغير المناخ - معالجة أمن المياه، والمرونة الاجتماعية، وتنويع الدخل في وقت واحد - قد يكون الأكثر فعالية. ويؤكد هذا التحليل على التدابير الاستباقية التي تتخذها النساء للتكيف مع تأثيرات تغير المناخ، مع الإشارة أيضًا إلى المجالات التي قد تكون هناك حاجة إلى دعم وتدخل إضافي لتعزيز مرونتهن.

هـ. التغييرات التي قامت بها النساء لمواجهة تحديات المناخ

في مواجهة التحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ، تظهر النساء في المجتمعات المتأثرة قدرة ملحوظة على التكيف والابتكار. هذا القسم يسلط الضوء على الآليات المتنوعة التي تتبناها النساء للتعامل مع آثار التغيرات المناخية على حياتهن اليومية وسبل عيشهن، ومجموعة واسعة من الاستراتيجيات التي تطبقها النساء في المناطق المستهدفة. هذه الآليات لا تعكس فقط الحاجات الملحة التي تواجهها هؤلاء النساء، بل تبرز أيضاً قدرتهن على الابتكار والتكيف في ظل ظروف متغيرة وغالبًا ما تكون صعبة.

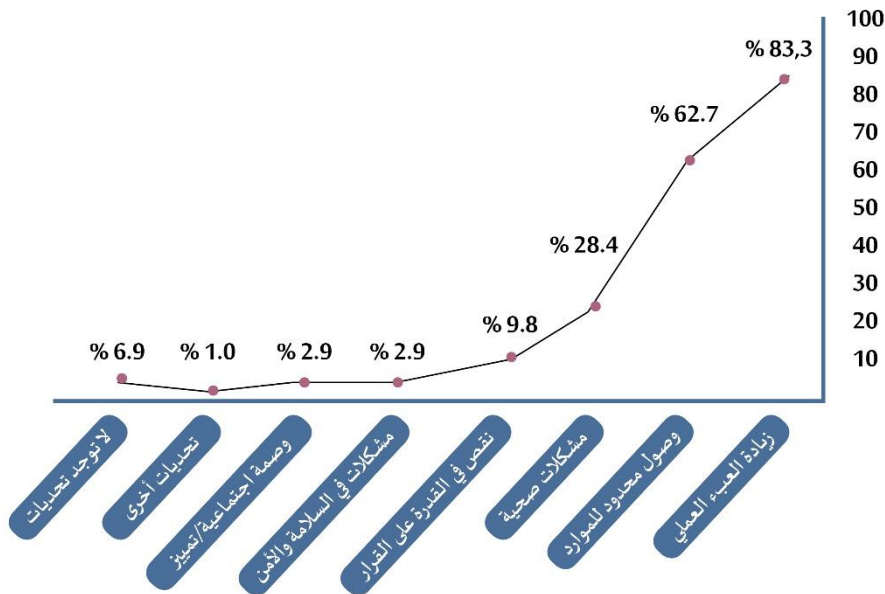


شكل (5): نوع التغييرات التي قامت بها النساء لمواجهة تحديات المناخ.

تقليل نفقات الأسرة هو الإجراء الأكثر شيوعًا، حيث اتخذته 58.2% من المستجيبات، والذي يشير إلى أنّ معظم النساء يلجأن إلى تقليص الإنفاق كاستراتيجية أولية للتكيف مع الظروف المتغيرة وجاء البحث عن مصادر بديلة ثانياً بنسبة 43.3% من النساء اللاتي اخترن هذا الخيار، مما يدل على محاولات نشطة لتنويع مصادر الدخل والموارد، واعتمدت 34.3% من النساء، على تغيير نوع المحاصيل المزروعة، مما يشير التكيف في الممارسات الزراعية إلى استجابة للتغيرات المناخية، ولكن قد يعني أثر هذا على الأمن الغذائي وسلسلة التوريد. وطلبت 17.9% من النساء، المساعدة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية مما يدل على وجود حاجة للدعم الخارجي وعدم جدوى خياراتهن المحدودة في وجه هذه الظروف. أمّا تحسين تقنيات الصيد والهجرة إلى منطقة أخرى، فقد اختارته 4.5% من النساء، مما يشير إلى استراتيجيات أقل شيوعًا، ولكنها مهمة لبعض المجتمعات. وبالنسبة لطلب المساعدة من التجار أو القطاع الخاص، اختارته 3% من النساء، مما يدل على محدودية اللجوء إلى هذا القطاع للمساعدة.

و. التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تغيّر المناخ لا يؤثر على الجميع بنفس الطريقة، فالنساء، بسبب أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، غالبًا ما يواجهن تحديات فريدة تزيد من ضعفهن أمام الآثار المناخية. هذا القسم يكشف النقاب عن التحديات المحددة المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي تعيق قدرة النساء على تحسين سبل عيشهن في ظل الظروف المناخية المتغيرة. من خلال الاستبيان جمعنا بيانات تسلط الضوء على العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء. هذه البيانات لا تقدم فقط إحصاءات، بل تروي قصصًا عن الكفاح اليومي والتحديات المستمرة التي تواجهها النساء في محاولتهن للتكيف مع واقع جديد فرضته التغيرات المناخية. حيث تُظهر النتائج، كيفية تشابك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ببعضها لخلق حواجز أمام تقدم المرأة.



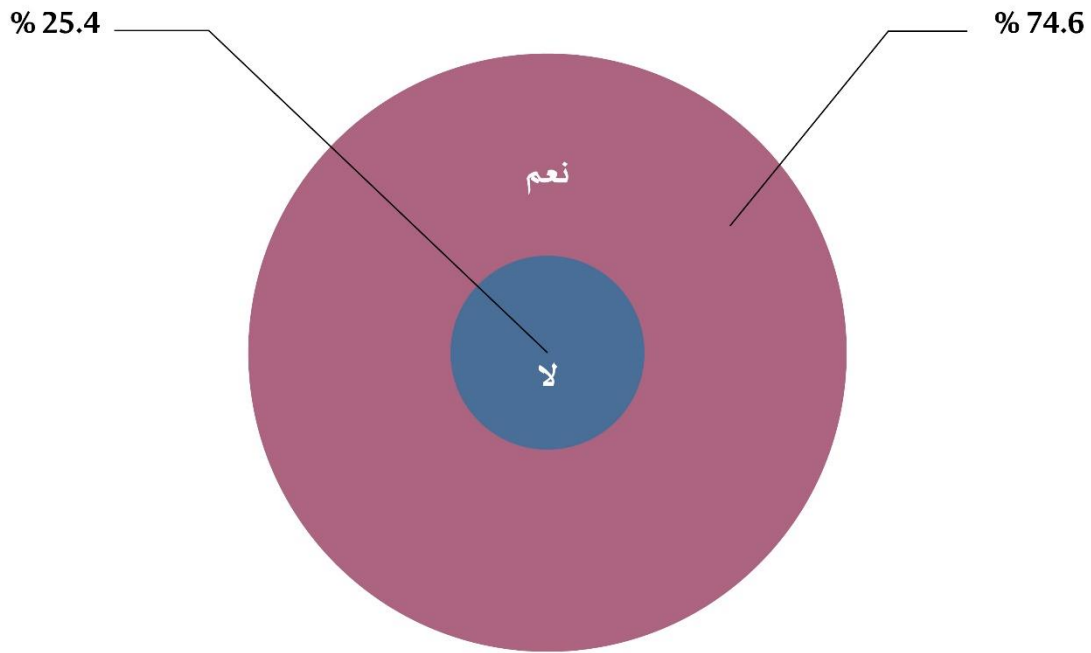
شكل (6): التحديات المتعلقة بالنوع التي تعترض النساء في تحسين سبل عيشهن.

أفادت نسبة 94.2% من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع، بأنهن يواجهن تحديات في تحسين سبل عيشهن بسبب جنسهن. وهذا يشير إلى أنّ العقبات الخاصة بالنوع الاجتماعي منتشرة على نطاق واسع في هذه المناطق المتأثرة بتغير المناخ. ومن التحديات الرئيسية، تبيّن أنّ زيادة العبء العملي هو التحدي الأكثر شيوعاً، حيث أفادت به حوالي 79.8% من المستجيبات. كما أفادت حوالي 55.8% من النساء، بمشكلة الوصول المحدود للموارد، مما يشير إلى وجود عوائق كبيرة أمام الوصول

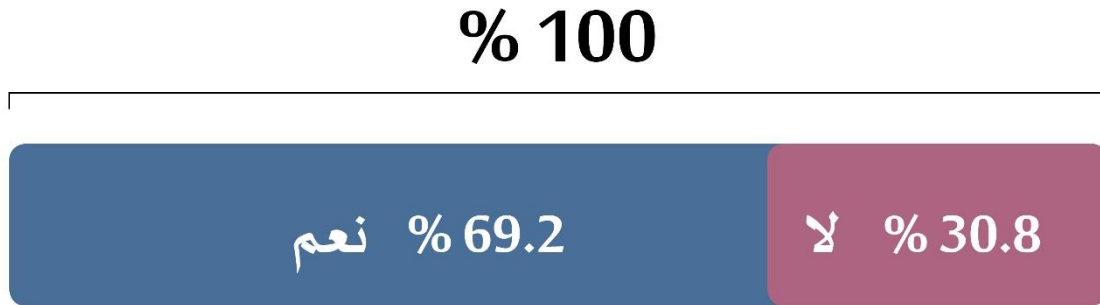
إلى الموارد اللازمة لعملهن أو تحسين سبل عيشهن. أمّا المشكلات الصحية، فقد ذكرت حوالي 28.8% من المستجيبات، وجود مشاكل صحية، والتي قد تكون مرتبطة بطبيعة عملهن أو تأثير تغيّر المناخ على ظروف معيشتهن، أمّا نقص القدرة على اتخاذ القرارات، فقد أفادت بذلك حوالي 8.7% من المستجيبات، مما يشير إلى أن بعض النساء يشعرن بأن لديهن استقلالية محدودة في اتخاذ القرارات المهمة. أمّا بالنسبة للمشكلات في السلامة والأمن، فقد ذكرتها حوالي 3.8% من النساء، مما يسلط الضوء على المخاطر المحتملة في بيئات عملهن أو مجتمعاتهن. كما إنّ الوصمة الاجتماعية/التمييز، أفادت به حوالي 2.9% من المستجيبات كأحد التحديات التي يواجهنها، الأمر الذي يشير إلى أنّ بعض النساء يواجهن حواجز اجتماعية أو تحيّزاً.

ز. مشكلات في السلامة والأمن

برز العنف كقضية ملحة تؤثر بشكل خاص على النساء المعيلات، فمن خلال الاستبيان تم الكشف عن علاقة معقدة بين تغيّر المناخ والعنف، مما يسلط الضوء على التحديات المتشابكة التي تواجهها هذه المجتمعات. ويظهر تغيّر المناخ كعامل محفز للعنف، حيث أشارت المستجيبات إلى أن الضغوط المرتبطة بالتغيرات المناخية تساهم بشكل كبير في زيادة حوادث العنف. إذ تشمل هذه الضغوط الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن تدهور الموارد الطبيعية، وندرة الموارد الأساسية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنزوح الناتج عن الكوارث الطبيعية المتزايدة. هذه العوامل تخلق بيئة من التوتر والإحباط، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم العنف داخل الأسر والمجتمعات.



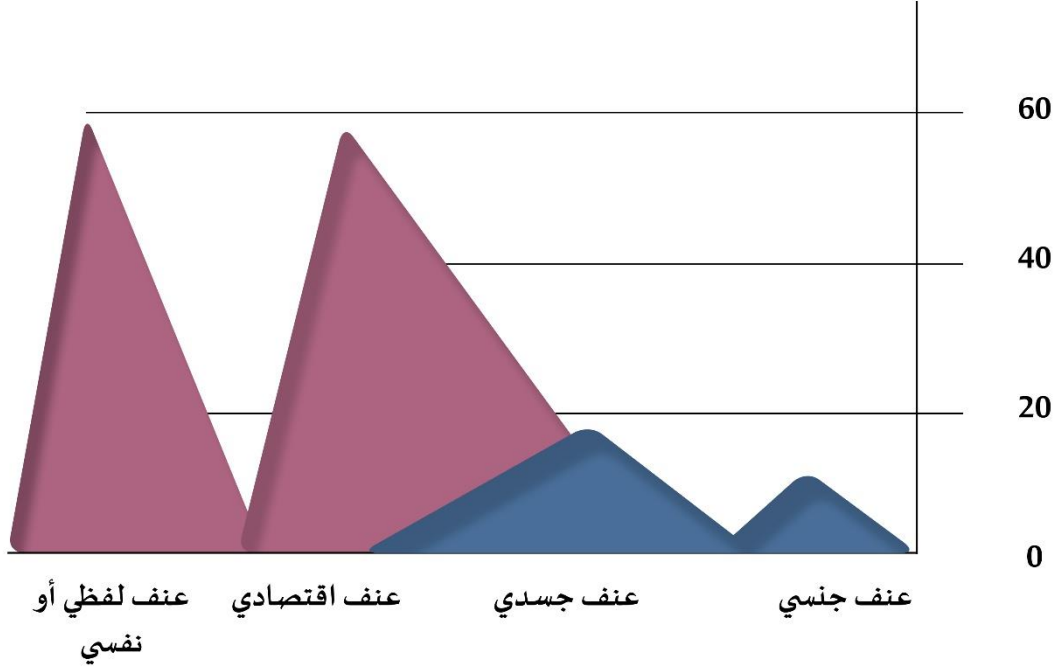
شكل (7): تأثير التغيرات المناخية على السلامة للشخصية للنساء.



شكل (8): العلاقة بين التغيرات المناخية وزيادة التوترات الأسرية.

نلاحظ من الإجابات في الشكلين (7) و (8)، أنّ هناك ارتباطاً قوياً بين تغير المناخ والعنف المنزلي، حيث تعتقد الغالبية العظمى من المشاركات في الاستطلاع، أنّ تغير المناخ أدى إلى زيادة في العنف المنزلي. وهناك تجارب مباشرة للتوترات المتزايدة، إذ إنّ العديد من المشاركين مروا شخصياً أو شهدوا زيادة في التوترات الأسرية نتيجة للأحداث المرتبطة بالمناخ، مثل الكوارث الطبيعية أو ندرة الموارد، واعتبر المشاركين أنّ التهديد المتصور للسلامة الشخصية، أشعر جزء كبير منهم بأنّ

سلامتهم الشخصية أو سلامة النساء في مجتمعاتهم قد تعرضت للخطر بسبب آثار تغير المناخ.



شكل (9): أشكال العنف الذي تعرضت له النساء بسبب التغيرات المناخية.

أشكال العنف التي تعرضت لها النساء المستجيبات للاستبيان أو شهدنها بسبب التغير المناخي، وهي:

1. عنف لفظي أو نفسي
2. عنف جسدي
3. عنف اقتصادي (التحكم في الموارد المالية، التحكم بساعات العمل ونوع العمل، الخ)
4. عنف جنسي

وقد أجابت (95) امرأة عن أشكال العنف الذي تتعرض له النساء، بينما تحفظت البقية منهن عن الإجابة. وجاءت نسبة العنف اللفظي أو النفسي 60 إجابة (63.2%). والعنف الاقتصادي 58 إجابة (61.1%) وهما الأكثر شيوعًا بفارق كبير، أما العنف الجسدي، 17 إجابة (17.9%) و هو أقل شيوعًا، لكنه لا يزال يمثل نسبة مقلقة، وجاء العنف الجنسي،

5 إجابات (5.3%) وهو الأقل ذكراً، ولكن وجوده يثير القلق بشكل خاص.¹⁰ كثير من الإجابات تجمع بين أكثر من نوع واحد من العنف، مما يشير إلى تعقيد المشكلة ويبدو أنّ التغيّر المناخي يؤثر بشكل كبير على الضغوط الاقتصادية والنفسية داخل الأسر، مما يؤدي إلى زيادة في العنف اللفظي والنفسي والاقتصادي. بالنسبة للعنف الجسدي والجنسي، رغم أنهما أقل شيوعاً، يمثلان تصعيداً خطيراً في العنف المنزلي المرتبط بالتغير المناخي حيث تشير البيانات، إلى أنّ التغير المناخي قد يكون عاملاً مساهماً في تفاقم العنف المنزلي بأشكاله المختلفة، وقد تكون هناك حالات لم يتم الإبلاغ عنها، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي، نظراً لحساسية الموضوع. هذه النتائج تشير إلى الحاجة الملحة لدراسة أعمق للعلاقة بين التغير المناخي والعنف المنزلي، وتطوير استراتيجيات للتخفيف من حدة هذه الآثار وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع.

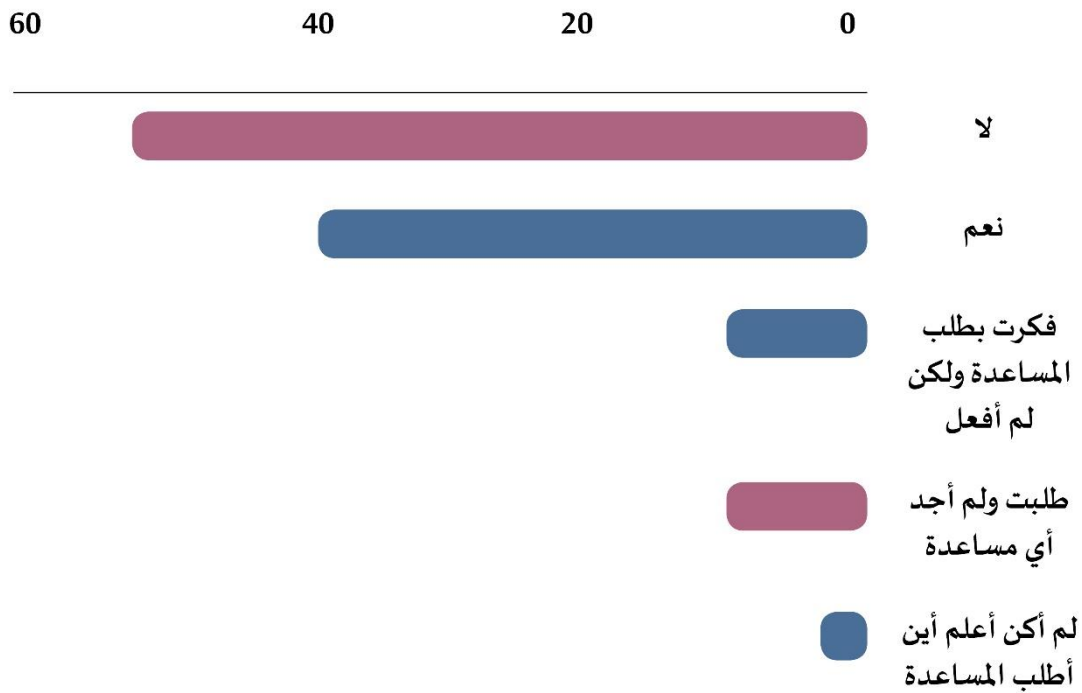
وفي سياق ذلك، يعرّف العنف الاقتصادي إحصائياً بأنه "أي فعل أو سلوك يسبب الضرر الاقتصادي الذي يلحق بالفرد". فالعنف الاقتصادي متجذر في عدم المساواة بين الجنسين وتعززه المعايير الجنسانية التقليدية. ويتحكم مرتكبو العنف الاقتصادي في قدرة الضحية على "الحصول على الموارد الاقتصادية واستخدامها والحفاظ عليها، مما يهدد أمنها الاقتصادي وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي".

كما يُعرّف أيضاً، بحرمان المرأة من حقوقها الاقتصادية والاستقلال المادي، وتحكم الرجل في مصدر دخلها، أو حرمانها من المصروف والنفقة، وكذلك منعها من الحصول على وظيفة أو مصدر دخل ثابت؛ لتعيل به نفسها في حال تقصير الرجل لظروف قاهرة. ويحدث العنف الاقتصادي تجاه المرأة عندما يحتفظ المعتدي الذكر بالسيطرة على الشؤون المالية للأسرة، واتخاذ القرار دون النظر إلى النساء كيف يتم إنفاق المال أو ادخاره، مما يؤدي إلى تحويل المرأة إلى الاعتماد الكامل على المال لتلبية احتياجاتها الشخصية. ويشمل العنف الاقتصادي الوصول المحدود إلى الأموال؛ ومراقبة الوصول إلى الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم، بما في ذلك الموارد الزراعية؛ والاستثناء من اتخاذ القرارات المالية؛ والقوانين التقليدية التمييزية المتعلقة بالميراث وحقوق الملكية واستخدام الأراضي المشتركة.¹¹

¹⁰ ملاحظة: بعض الإجابات تضمنت أكثر من نوع واحد من العنف، لذا مجموع النسب يتجاوز 100%.

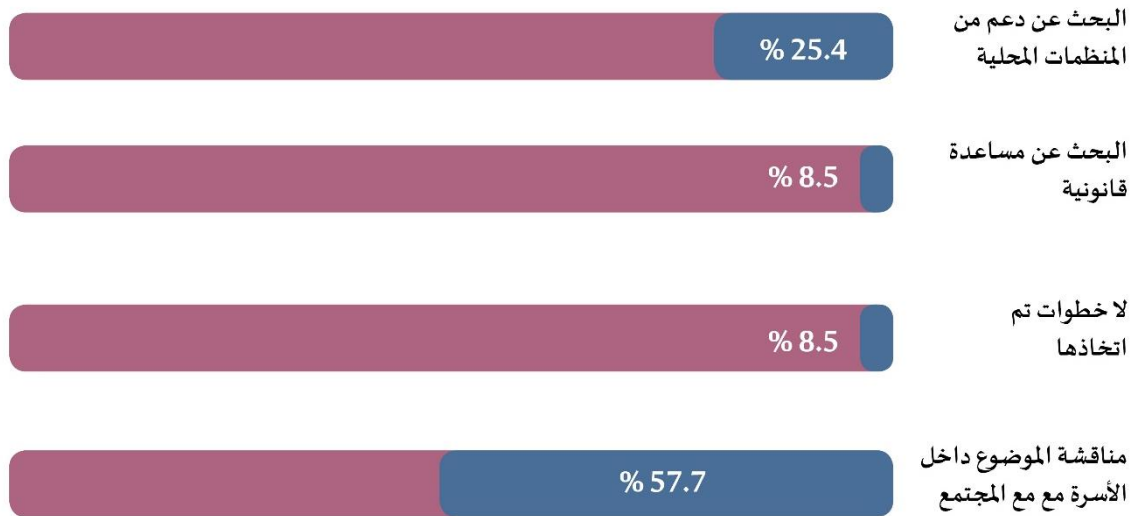
¹¹ المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين (2023) فهم العنف الاقتصادي ضد النساء، Understanding economic violence against women (2023) متاح على: https://eige.europa.eu/sites/default/files/documents/ElGE_Factsheet_EconomicViolence.pdf

خلال هذه الدراسة، صادفنا حالات تتعرض فيها النساء لعنف اقتصادي وتقع ضمن الأنواع المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال: ذكرت النساء أثناء المقابلات والاستبيان، بأنّ النساء المتزوجات يتعرضن إلى التهديد بالطلاق إذا لم يقمن بالعمل. إحدى النساء التي قابلناها قدّمت مثلاً على العنف الاقتصادي المتفشي في مجتمعها. وأوضحت أنها تضطر إلى العمل في مهام جانبية مثل جمع التمور المتساقطة من الأشجار في الصباح الباكر وبيعها بأسعار متواضعة، لا تزيد عادة عن 4,000 ريال يمني. لكن عندما يكتشف زوجها هذا الدخل، يُجبرها على تسليمه المال بالكامل. لا يستخدم الزوج هذا المال لتوفير احتياجات الأسرة، ولا يدخره لأجلهم، بل ينفقه على احتياجاته الشخصية، وغالبًا على شراء نبتة القات. وبرغم حاجتها إلى الدخل، لا تستطيع النساء مقاومة أوامر الزوج أو عصيانه ويضطررن إلى إعطاء الزوج أي مبلغ يجنيه من أي مهنة، سواء كانت مؤقتة أو موسمية أو دائمة. إذ إنّ أي معارضة من جانبهن قد تؤدي إلى الطلاق، وهو مصير تعاني منه النساء في المناطق الريفية بسبب الوصمة الاجتماعية الشديدة التي ترافقه. هذه الحالة تمثل نموذجًا واضحًا للعنف الاقتصادي، حيث يُستغل الدخل القليل الذي تكسبه المرأة ويُسلب منها، مما يعزز تبعيتها المالية ويحد من قدرتها على تحقيق الاستقلال.



شكل (10): نسبة النساء اللاتي يطلبن المساعدة عند تعرضهن للعنف.

يُظهر تحليل طلب المساعدة في حالات العنف المنزلي المرتبط بتغير المناخ، أنّ 42.1% من النساء، لم يطلبن المساعدة، مما يعكس وجود عوائق كبيرة قد تكون ناتجة عن الأعراف المجتمعية والقبلية، والخوف، أو انعدام الثقة في أنظمة الدعم. في المقابل، طلبت 29.8% من النساء المساعدة، مما يشير إلى استعداد أقلية كبيرة للبحث عن الدعم. ومع ذلك، فإنّ نسبة 9.6% من النساء، لم يتلقين استجابة رغم طلب المساعدة، مما يكشف عن ثغرات في فعالية الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نسبة 9.6% فكرن في طلب المساعدة، ولكن لم ينفذن ذلك، مما يشير إلى تردد أو حواجز داخلية. كما إنّ نسبة 3.5% لم يعرفن أين يطلبن المساعدة، مما يبرز الحاجة لنشر معلومات أفضل عن خدمات الدعم المتاحة والتوعية الشاملة، ومعالجة ثغرات الاستجابة في هذه الخدمات، والتغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تمنع النساء من طلب المساعدة. هناك أيضًا حاجة إلى بحث أعمق لفهم أسباب عدم طلب النساء للمساعدة أو عدم تلقيهن استجابة. هذا التحليل يؤكد على ضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب يجمع بين إيجاد خدمات متعددة للنساء، التوعية، التمكين، وتحسين خدمات الدعم لمعالجة العنف المنزلي في ظل تغير المناخ.



شكل (11): الخطوات التي تتخذها النساء لمواجهة العنف المنزلي.

نلاحظ أنّ مناقشة الموضوع داخل الأسرة أو مع المجتمع، هو الإجراء الأكثر شيوعاً، حيث اختارته 57.7% من المستجيبات، مما يؤكد على أهمية تعزيز الوعي والدعم داخل المجتمعات المحلية. كما إنّ البحث عن دعم من منظمات محلية، هو ثاني أكثر الإجراءات شيوعاً، حيث اختارته 25.4% من المستجيبات، ويدل على وجود ثقة نسبية في المنظمات المحلية ودورها في معالجة هذه القضايا والحاجة لتعزيز دور المنظمات المحلية وزيادة الوعي بخدماتها، نظراً لاعتماد نسبة كبيرة من النساء عليه، وذكرت 8.5% من المستجيبات، أنّهن لم يتخذن أي إجراء، وهو ما يشير إلى وجود عوائق ثقافية أو اجتماعية تمنع النساء من التصرف، والذي يتطلب بطبيعة الحال إلى ضرورة معالجة الأسباب التي تمنع بعض النساء من اتخاذ أي إجراء، من خلال برامج التوعية والدعم النفسي والاجتماعي.

وقد اختارت نسبة 8.5% من المستجيبات، البحث عن مساعدة قانونية، وهذا الأمر يدل على وجود وعي محدود بالخيارات القانونية أو صعوبة الوصول إليها والانتقال إلى مكان آمن. فقط نسبة 1% من المستجيبات، اخترن هذا الخيار والذي قد يشير إلى محدودية الخيارات الآمنة المتاحة أو صعوبة اتخاذ هذا القرار وأهمية تحسين الوصول إلى المساعدة القانونية وزيادة الوعي بالحقوق القانونية للنساء في حالات العنف المنزلي. من المهم القول، إنّ هناك حاجة ملحة إلى توفير خيارات آمنة وملاجئ للنساء المعرضات للخطر، مع ضمان سهولة الوصول إليها، حيث يوجد في جنوب اليمن ملجأ واحد فقط للنساء في محافظة عدن ولا يوجد أي دور إيواء في حضرموت والمهرة.

ومع ذلك، فإنّ العلاقة بين تغير المناخ والعنف ليست بسيطة أو مباشرة. فقد حددت النساء المشاركات في الاستطلاع عوامل أخرى تساهم في العنف، مما يشير إلى تعقيد هذه القضية. تشمل هذه العوامل الأعراف الثقافية التي قد تتغاضى عن بعض أشكال العنف، انعدام الوعي، وعدم المساواة الاجتماعية بالإضافة إلى عدم وجود جهات تلجأ لها النساء وعدم وجود دعم قانوني أو ملاذات آمنة للمعنفات التي تضع النساء في موقف ضعيف، والصراعات المستمرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

من خلال المعلومات التي حصلنا عليها، يظهر أيضاً أنّ المستوى التعليمي لاسيما انعدامه يلعب دوراً في إمكانية تعرض النساء للعنف في بيوتهن، الزواج المبكر- كما ذكرت بعض المستجيبات-. وفي هذا السياق المعقد، يصبح من الضروري فهم كيف تتفاعل هذه العوامل المختلفة - تغير المناخ والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لخلق بيئة تزيد من مخاطر العنف ضد النساء المعيلات العاملات في

مجالاٲ وبيئات تتأثر مباشرة بالتغيرات المناخية. هذا الفهم أساسي لتطوير استراتيجيات فعالة للتصدي للعنف، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتعددة الأبعاد لتغير المناخ على حياة هذه النساء.

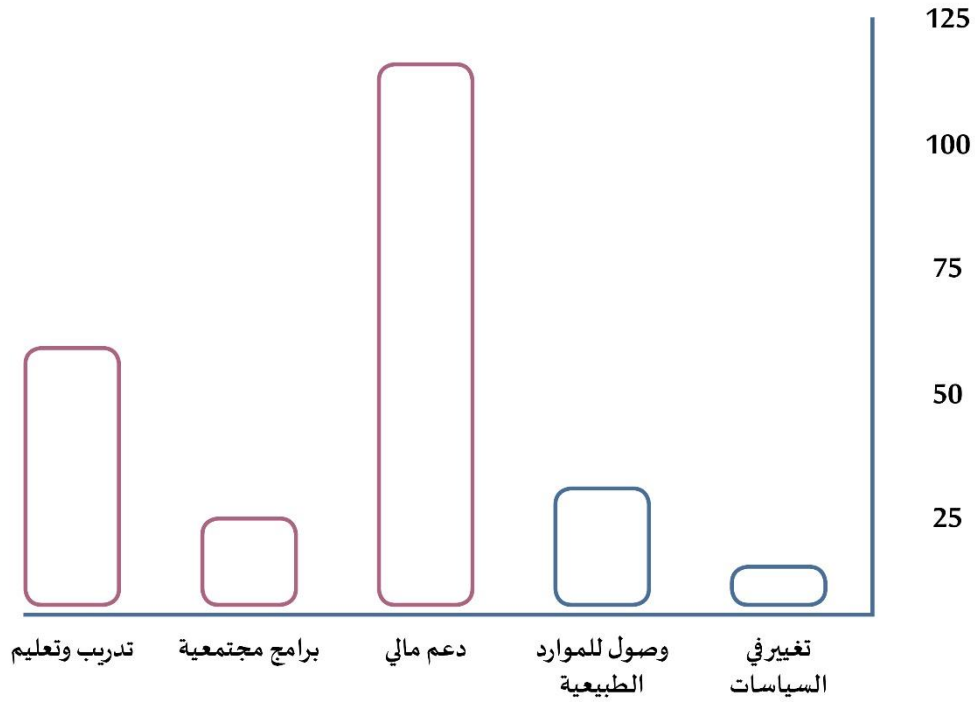


صورة 5: امرأة تعمل في استخراج الملح في منطقة عريوط بمديرية المسيلة بمحافظة المهرة، 24 أغسطس 2024 (مركز سوث24)

نوع الدعم الذي تحتاجه النساء

يسلّط هذا القسم الضوء على مجموعة متنوعة من الاحتياجات والتوصيات التي ترى النساء أنّها ضرورية لتمكينهن من التكيف مع تغير المناخ وبناء سبل عيش أكثر مرونة، ويستعرض بالتفصيل نتائج الأسئلة المطروحة بهذا الخصوص في الاستبيان، والتركيز على أنواع الدعم المختلفة التي أشارت إليها النساء. هذه الاحتياجات تتراوح بين الدعم المالي المباشر وتوفير الغذاء والمأوى، إلى تدخلات أكثر تخصصاً في قطاعات مثل الزراعة والصيد والصناعات اليدوية. كما سنتطرق إلى التوصيات الموجهة لصناع السياسات والمنظمات غير الحكومية، والتي تهدف إلى تحسين قدرة الأسر التي تعيلها النساء على مواجهة تحديات تغير المناخ.

وقد ذكرت النساء المستجيبات للاستبيان عددًا من التوصيات لصناع السياسات والمنظمات غير الحكومية لدعم الأسر التي تعيّلها النساء في التكيف مع تغير المناخ وبناء سبل عيش أكثر مرونة بشكل تفصيلي، منها توفير الدعم المالي والغذاء والمأوى للمتضررين من الكوارث الطبيعية، وتوفير إعانات أو رواتب شهرية للأسر المحتاجة في المناطق النائية. ونظراً لأنّ الاحتياجات الاقتصادية تشكّل أولوية بالنسبة لبعض النساء، كانت من ضمن مقترحاتهم توفير سلة غذائية شهرية للأسر.



شكل (12): نوع الدعم الذي تحتاجه النساء للتكيف مع تغير المناخ وبناء سبل عيش أكثر مرونة.

حيث طالبت النساء الساحليات بدعم الصيادين (الأبناء والأزواج) بقوارب ومعدات وشباك الصيد، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تدخل الحكومة وتشجيع الاستثمار في تلك المناطق من خلال إنشاء مصانع لتعليب الأسماك وتجهيزها وتوفير فرص عمل للنساء والشباب، وكذلك توفير منح دراسية لأبناء المناطق الساحلية النائية لدراسة التخصصات العلمية في مجال الأحياء البحرية والبيئة. كما طالبن بضرورة تفعيل القوانين وتطبيق السياسات الخاصة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد البحرية والسمكية من الاستنزاف والتجريف.

وفي نفس الإطار، ترى النساء العاملات في القطاع الزراعي ضرورة توفير الدعم المالي وتعويض المزارعين الذين جُرفت أراضيهم الزراعية ومواشيهم بسبب السيول

والفيضاناء، اءوءيضاً ٲتناسب مع الخسائر. بالإضافة إلى اءوءيه الجهود الحكومية وءصوصاً وزارة الزراعة والري إلى المناطق المتضررة من جراء السيول والكوارث الطبيعية، والبدء بوضع استراتيجية للحلول الدائمة التي تخفف من تأثيرات تغير المناخ من خلال بناء السدود والجسور ووضع معالجات مستدامة للأشجار الضارة بالتربة، والتي تعيق جريان السيول في الأودية وتحول مسارها إلى المناطق السكنية والأراضي الزراعية، وتسبب بالمحصلة أضراراً جسيمة. كما طالبن بءوفير دعم مالي ومشاريع مستدامة، بالإضافة إلى دعم المزارعين بالأسمدة الزراعية والبذور وآلات الحراة.

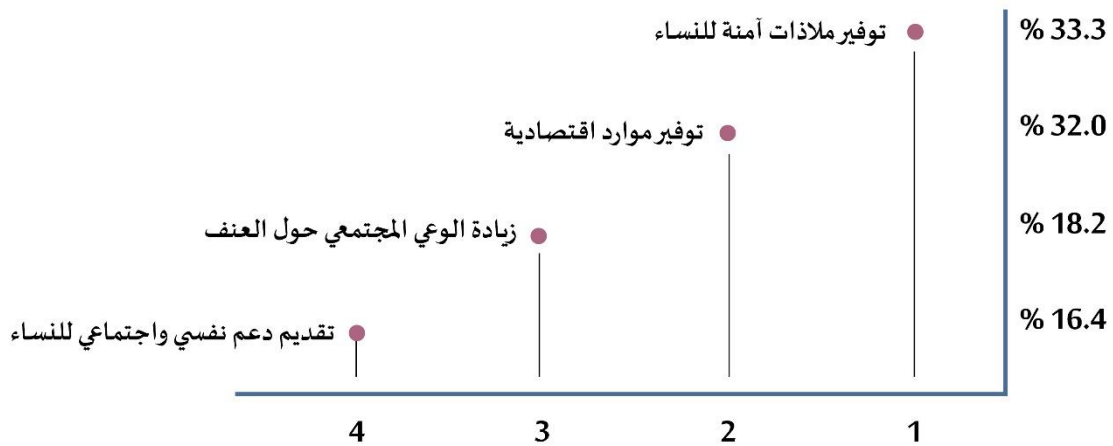
وعبرت مربياء المواشي عن حاجتهن للدعم والتدريب والتأهيل ومساندة الحكومة لهذه الفئة الفقيرة. فعلى سبيل المثال، طالبت النساء الحكومة وصناع القرار بءوفير التدريب والتأهيل في مجال البيطرة وتربية المواشي حتى يستطيعن العناية بمواشيهن ولا يتعرضن لخسائر عند إصابة المواشي بالأمراض ونفوقها بسبب عجزهن عن ءوفير أجرة الطبيب البيطري. وطالبت النساء الحكومة بإنشاء مصنع للحليب ومشتقاته للرفع من مستواه المعيشي.



صورة 6: امرأة تعمل في قطاع تربية المواشي في منطقة دار سعد بءدن، 19 أغسطس 2024 (مركز سوٲ24)

كما أوصت النساء العاملات في مجال الصناعات اليدوية بضرورة تشجيع الصناعات التراثية والحرفية وتعزيز قدرات النساء في هذا المجال، من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل المهني وكذلك مساعدتهن على تسويق منتجاتهن وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن بما يساهم في رفع مستواهن الاقتصادي والاجتماعي. كما يرين أيضاً بضرورة إنشاء المراكز والجمعيات النسوية المختصة بهذه الفئة، حتى يستطعن من خلالها العمل في بيئة مناسبة تساعدن على تبادل الخبرات والمهارات.

إضافة لذلك، أوصت النساء بشكل عام بضرورة دعم المرأة ورفع مستواها التعليمي والقضاء على الفقر والامية، وأوصت الجهات الحكومية بضرورة مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة وحمايتها واحترام حقوقها ودعمها بما يتناسب وأدوارها الكثيرة والمهمة التي تقوم بها.



شكل (13): الوسائل التي تحتاجها النساء للمساعدة في تقليل العنف المنزلي المرتبط بالتغير المناخي.

في الشكل أعلاه، أعطت النساء الأولوية للمساعدات الاقتصادية والملاجئ الآمنة باعتبارها تدابير حاسمة للحد من العنف المنزلي، وهذا يشير إلى أن الضغوط المالية، التي قد تتفاقم بسبب تغير المناخ تشكل عاملاً مساهماً كبيراً في العنف. وكان رفع مستوى الوعي بالعنف المنزلي حلاً آخر ذكرته النساء، والذي يشير إلى الاعتقاد بأن المواقف المجتمعية والمعايير الثقافية تلعب دوراً كبيراً في إدامة العنف. وتم التأكيد

على الحاجة إلى خدمات الدعم النفسي للنساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي. وهو ما يشير إلى الاعتراف بالخسائر النفسية والعاطفية للعنف. كما نلاحظ أنّ النساء فضلن عموماً نهجاً متعدد الأوجه، يجمع بين الدعم الاقتصادي والملاذات الآمنة وحملات التوعية والمساعدة النفسية.

الخاتمة

يبرز هذا التقرير التحديات الكبيرة التي تواجهها النساء في محافظات عدن وحضرموت والمهرة، نتيجة لتأثيرات تغيّر المناخ. ومن خلال مسح شمل 120 امرأة، تبين أنّ نسبة كبيرة من النساء يعانين من أشكال مختلفة من العنف، والصعوبات الاقتصادية، والحوازر التعليمية التي تفاقمت بسبب التغيرات المناخية. وقد أظهر التحليل أنّ ما يقارب من نصف المستجيبات، لم يتلقين تعليمًا رسميًا، وكانت الغالبية تعتمد على مصادر دخل منخفضة مثل الزراعة والصيد. أشارت البيانات الاقتصادية إلى أن 88.2% من النساء شهدن انخفاضًا في الدخل، في حين أبلغت 85.2% عن زيادة في تكاليف السلع الأساسية. هذه النتائج تسلط الضوء على الترابط بين تغير المناخ والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث تؤدي الضغوط البيئية إلى زيادة التوترات والعنف الأسري، وخصوصًا الإساءة اللفظية والاقتصادية.

علاوة على ذلك، أبرزت الدراسة آليات التكيف التي استخدمتها النساء، حيث اختارت العديد منهن تقليص نفقات المنزل أو البحث عن مصادر دخل بديلة. ومع ذلك، يشير الاعتماد على النقاشات المجتمعية ودعم المنظمات المحلية إلى الحاجة إلى مساعدة خارجية أكبر وتغيير نظامي. يؤكد التقرير على ضرورة التصدي لهذه التحديات من خلال تدخلات موجهة تشمل تعزيز الفرص التعليمية، وتوفير الدعم الاقتصادي، وإنشاء أنظمة دعم شاملة للنساء اللواتي يواجهن العنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى سياسات تأخذ بعين الاعتبار الضعف المحدد للنساء في سياق تغير المناخ، مما يضمن سماع أصواتهن وتلبية احتياجاتهن. وتؤكد النتائج على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج متكامل لدعم النساء في التكيف مع تغيّر المناخ، مع معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. تدعو الدراسة إلى جهود تعاونية من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية لخلق مستقبل أكثر مرونة للنساء في هذه المناطق.

التوصيات

خلُصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والمقترحات، وهي كالآتي:

أولاً: للجهات الحكومية

- ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية والقطاعات المرتبطة بها (بيئة-زراعة-طاقة-مياه)، من خلال إشراك النساء عند وضع السياسات وتخطيط الاستراتيجيات ومراعاة احتياجاتها عند تنفيذ المشاريع التنموية.

- تفعيل وتحديث القوانين والتشريعات التي تحفظ حقوق النساء وتوفر لهن الحماية الاجتماعية عند تعرضهن للعنف المنزلي بسبب التغيرات المناخية، وإنشاء دور رعاية وإيواء للمعنفات منهن وتوفير برامج تأهيل نفسي واجتماعي.

- تدريب وتأهيل النساء على التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز قدرتهن على مواجهة الكوارث الطبيعية والأعاصير والفيضانات والجفاف، ورفع مستوى الوعي بين أوساطهن لتوسيع آفاق التفكير من أجل تغيير نمط العمل وتوفير برامج تدريب متنوعة ومناسبة لكل فئة.

- توفير البنى التحتية التي تخدم النساء وتراعي احتياجاتهن وتتيح لهن الفرص لممارسة أنشطتهن المختلفة كمراكز التدريب والتأهيل والجمعيات التعاونية النسوية.

- تطوير البنى التحتية المقاومة للتغيرات المناخية من خلال بناء السدود والخزانات لتخزين مياه الأمطار والسيول، والاستفادة منها وتخفيف الأضرار التي تتسبب بها للمزارعين والاراضي الزراعية.

- حماية الموارد الطبيعية المهددة بسبب التغيرات المناخية واستعادة النظم البيولوجية المتدهورة، مثل استصلاح الأراضي الزراعية التي تأثرت بفعل الجفاف والفيضانات والحفاظ على المياه الجوفية من الاستنزاف والتلوث.

- تطوير أنظمة الإنذار المبكر للاستعداد للكوارث الطبيعية وحماية المجتمعات المحلية من مخاطر التغيرات المناخية.

ثانياً: للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

- ضرورة تنسيق الجهود بين المنظمات والحكومة اليمنية لتقييم الاحتياجات للمجتمعات المحلية المتضررة من جراء التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية وتقديم الدعم اللازم لها.
- تخصيص جزء من المنح المقدمة لمواجهة التغيرات المناخية في اليمن لدعم النساء اللاتي تضررت سبل عيشهن في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية، من خلال دعم المشاريع التنموية الصغيرة التي تمكنهن اقتصادياً وتساعد على زيادة دخلهن وحمايتهن من الصدمات المالية والكوارث البيئية وتعزيز صمودهن لمواجهة تغير المناخ.
- توفير المساعدات الغذائية والمالية العاجلة للمتضررين من الكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والساحلية.
- دعم المشاريع التنموية المستدامة التي تخلق فرص عمل للنساء والشباب في المجتمعات الفقيرة على حد سواء، مثل دعم الصناعات المحلية والمصانع الصغيرة الصديقة للبيئة.
- توفير الموارد المالية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية أنظمة الإنذار المبكر، للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتوفير الدعم المالي لتشغيلها ومراقبة وتقييم مستوى ادائها.

ثالثاً: للمجتمع المحلي

- العمل على إنشاء شبكات اجتماعية تعاونية لمواجهة التغيرات المناخية ووقف استنزاف الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية، بالإضافة إلى توفير الدعم المجتمعي والحماية للنساء المعنفات بسبب التغيرات المناخية.
- إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي لدعم الفئات المتضررة والبحث عن مصادر للتمويل وتعزيز التماسك المجتمعي.

كتب هذه الدراسة: راشا عبيد، جاكين منصور، يعقوب السفيني

غرافيكس: أحمد البنا

مشروع بحثي نفذه مركز سوٲ24 للأخبار والدراسات بالشراكة مع مبادرة مسار السلام ويتمويل من برنامج المعونة البريطانية (UK AID)

جميع الحقوق محفوظة 2024

South 24 Center for news and studies
Main Office: Switzerland & Aden
Tel.: +967 2 246556
south24.org

SOUTH 24

مركز سوث 24 للأخبار والدراسات